«الأنباء» تواصل نشر بيانات الكتاب الإحصائي 2018 الذي تصدره وزارة العدل

«محاكم المرور» أصدرت 300 حكم بالحبس و263 بسحب إجازة السوق في عام 2018

- ارتفاع عدد وفيات المرور من 216 متوفى في عام 2017 إلى 263 متوفى عام 2018 أي بمقدار 47 متوفى وبنسبة 21,8٪
- انخفاض إجمالي الغرامات من 510161 ديناراً في عام 2017 إلى 488778 ديناراً في عام 2018 أي بمقدار 21383 ديناراً وبنسبة 4,2٪

أسامة أبوالسعود

تواصل «الأنباء» نشر بيانات الكتاب الاحصائي لعام 2018 والذي تعده ادارة الإحصاء والبحوث التابع لقطاع تكنولوجيا المعلومات والإحصاء بوزارة العدل.

وتشير الإحصائيات الى انخفاض إجمالي عدد قضايا محاكم المرور المنظورة من 17299 قضية عام 2017 إلى 17271 قضية عام 2018 بمقدار 28 قضية وبنسبة 0,2٪.

وبلغ المتوسط السنوي للقضايا المنظورة أمام محاكم المرور 16886 قضية خلال الاعوام من 2014 ــ 2018.

وأشارت الاحصائيات الى أن القضايا المفصول فيها والخاصة بالمرور ارتفع إجماليها من 11518 قضية عام 2017 إلى 11697 قضية عام 2018 أي بمقدار 179 قضية وبنسبة 1,6٪.

وانخفض إجمالي عدد القضايا المؤجلة من 5781 قضية عام 2017 إلى 5574 قضية عام 2018 أي بمقدار 207 قضية وبنسبة 3,6٪.

الحبس وسحب الإجازة

وبالنسبة للأحكام الصادرة فقد جاءت كالتالي:

1 ــ الحبس: انخفض عدد أحكام الحبس من 301 حكم في عام 2017 إلى 300 حكم في عام 2018 أي بمقدار حكم واحد فقط وبنسبة 0,3٪.

2 ــ سحب الإجازة: انخفض عدد احكام سحب الإجازة من 290 حكما في عام 2017 إلى 263 حكما في عام 2018 أي بمقدار 27 حكما وبنسبة 9,3٪.

وفيات المرور

وفيما يخص الوفيات، أشارت احصائيات وزارة العدل الى ارتفاع عدد وفيات المرور من 216 متوفى في عام 2017 إلى 263 متوفى عام 2018 أي بمقدار 47 متوفى وبنسبة 21,8٪.

وعن اجمالي الغرامات التي صدرت بأحكام عن قضايا المرور انخفض من 510161 دينارا كويتيا في عام 2017 إلى 488778 دينارا كويتيا في عام 2018 أي بمقدار 21383 ديناراً كويتيا وبنسبة 4,2٪.

عدد الأحكام والأوامر الجزائية التي صدرت عن محاكم المرور حسب نوع الحكم خلال 2018م

محكمة المرور	الحكم		الوفيات	إجمالي الغرامات (د.ك)	الأوامر الجزائية المفصول فيها	
	حبس	سحب إجازة			العدد	الغرامات
العاصمة	39	48	13	42090	1735	55380
حولي	76	82	32	132820	4244	30720
الاحمدي	50	46	86	102590	8291	40720
الجهراء	51	27	72	61278	4105	74991
مبارك الكبير	24	18	23	52965	4279	75965
الفروانية	60	42	37	97035	693	43930
الإجمالي	300	263	263	488778	23347	321706

* ملاحظة: البيانات المتوافرة حسب ما هو وارد بالنظام الآلي.

عدد القضايا الواردة والمنظورة والمؤجلة والمفصول فيها بمحاكم المرور خلال 2018

محكمة مرور	القضايا الواردة		القضايا المنظورة		القضايا المؤجلة	القضايا المفصول فيها		نسبة القضايا المفصول فيها إلى القضايا المنظورة
	عدد القضايا	النسبة للإجمالي	عدد القضايا	النسبة للإجمالي		عدد القضايا	النسبة للإجمالي	
	202	٪4,4	1726	٪10,0	438	1288	٪11,0	٪74,6
حولي	756	٪16,5	4887	٪28,3	1480	3407	٪29,1	٪69,7
الأحمدي	1355	٪29,6	3175	٪18,4	857	2318	٪19,8	٪73,0
الجهراء	860	٪18,8	3055	٪17,7	1405	1650	٪14,1	٪54,0
مبارك الكبير	753	٪16,4	1477	٪8,6	395	1082	٪9,3	٪73,3
الفروانية	658	٪14,4	2951	٪17,1	999	1952	٪16,7	٪66,1
الإجمالي	4584	٪100	17271	٪100	5574	11697	٪100	٪67,7

* ملاحظة: البيانات المتوافرة حسب ما هو وارد بالنظام الآلي.

** ملاحظة: تمت إضافة القضايا الواردة ابتداء من عام 2018.

عدد القضايا المنظورة والمؤجلة والمفصول فيها حسب نوع الحكم خلال 2014 ــ 2018

السنة	القضايا المنظورة	القضايا المؤجلة	القضايا المفصول فيها	نسبة القضايا المفصول فيها للقضايا المنظورة	الأحكام الصادرة		الوفيات	إجمالي الغرامات (د.ك)
					حبس	سحب الإجازة		
2014	18558	4999	13559	٪73,1	371	348	504	390224
2015	16771	4558	12213	٪72,8	348	298	471	400273
2016	14532	4561	9971	٪68,6	341	246	323	435513
2017	17299	5781	11518	٪66,6	301	290	216	510161
2018	17271	5574	11697	٪67,7	300	263	263	488778

أكد مراجعة 157787 لأقسام العلاج الطبيعي في المستشفيات والمراكز التخصصية والصحية العام الماضي

زمان لـ «الأنباء»: التشغيل الكلي لـ«العلاج الطبيعي» بمستشفى جابر قريباً

عبدالكريم العبدالله

أعلن مدير إدارة خدمات العلاج الطبيعي بوزارة الصحة د.عبدالله زمان عن استكمال التشغيل الكلي لقسم العلاج الطبيعي بمستشفى جابر الأحمد قريبا، علما ان القسم يتم العمل فيه حاليا بشكل جزئي الى أن يتم وصول كل الأجهزة والمعدات الخاصة به. وكشف في تصريح خاص لـ «الأنباء» عن عدد المراجعين لأقسام العلاج الطبيعي في المستشفيات والمراكز التخصصية والصحية خلال العام الماضي، والذي بلغ 157787 مراجعا من الرجال والنساء بمختلف الفئات العمرية. وذكر أن المراجعين موزعون على 102,040 مريض كويتي و55,747 غير كويتي، حيث بلغ مجموع الجلسات العلاجية التي قدمت لهم 604,584 جلسة علاجية. وأفاد بأن الحالات المرضية المتعلقة بالهيكل العظمي العضلي بمختلف التشخيصات العلاجية احتلت المرتبة الاولى في عدد المراجعات، وتلتها أمراض الأعصاب بمختلف تشخيصاتها، ثم أمراض الجهاز التنفسي والقلب والرئة وصحة المرأة والأمراض السرطانية، حيث استخدمت مختلف الأجهزة والمعدات الطبية والتقنيات العلاجية المواكبة لأحدث التطورات العالمية. وعن الإنجازات خلال العام الماضي، اكد د.زمان انه تمت مراجعة ومتابعة التوصيف الوظيفي لاختصاصي العلاج الطبيعي مع الجهة المختصة بوزارة الصحة وديوان الخدمة المدنية، وتم توحيد نماذج علاج المرضى وطباعتها وتوزيعها، وتمت اقامة مؤتمر الكويت الدولي الثاني تحت شعار العلاج الطبيعي 2020 والذي تميز بحضور ومشاركة فاقت التوقعات من داخل الكويت وخارجها كانت اهم توصياته الدكتوراه المهنية. ولفت الى انه تم تدريب وتوظيف ما يقارب 30 اختصاصي علاج طبيعي من خريجي جامعة الكويت، فضلا عن افتتاح أقسام العلاج الطبيعي في مراكز الرعاية الأولية، وافتتاح عيادات علاجية مثل تقنية الإبر الجافة وصحة المرضى وتأهيل الدوار الدهليزي. وأشار الى تفعيل الدور الرقابي الفني من خلال الزيارات الميدانية لأقسام العلاج الطبيعي للاطلاع على الجانب العلاجي والمعوقات التي تواجه اختصاصي العلاج الطبيعي، علاوة على إصدار ما يقارب 10 بروتوكولات علاجية لأمراض مختلفة، وذلك في إطار خطة إدارة خدمات العلاج الطبيعي توحيد أساليب العلاج ضمن أحدث المستجدات العالمية، وتفعيل التفتيش الرقابي على المؤسسات الأهلية.

د.عبدالله زمان

«الصحة» تشكّل فريق عمل التيقظ وسلامة المستلزمات والأجهزة الطبية

عبدالكريم العبدالله

أصدر وكيل وزارة الصحة د.مصطفى رضا قرارا بتشكيل فريق عمل التيقظ وسلامة المستلزمات والأجهزة الطبية برئاسة الوكيل المساعد لشؤون الرقابة الدوائية والغذائية د.عبدالله البدر.

وذكر د.عبدالله البدر أن هذا القرار جاء بمبادرة من د.ريم العسعوسي مدير مستشفى الأمراض الصدرية عبر تقديم مقترح بإنشاء نظام لمتابعة الآثار الجانبية والمشاكل المتعلقة باستخدام الأجهزة والمستلزمات الطبية استنادا الى ما تم انجازه في نظام اليقظة الدوائية من خلال فريق عمل التيقظ الدوائي، والذي تم تشكيله مسبقا لوضع أسس وإجراءات وآليات العمل المتعلقة بمتابعة سلامة ومأمونية استخدام المستحضرات الصيدلانية والبيولوجية والمكملات الغذائية ومنتجات الصحة العامة.

وبين أن أعضاء رابطة المهندسين الطبيين التابعين لجمعية المهندسين ساهموا في إثراء فريق العمل بجميع المعلومات التي تفيد اعضاء الفريق في إعداد كل ما يلزم من إجراءات لتحقيق الأهداف المرجوة وذلك من خلال مشروع مبادرة الصحة الآمنة الذي قام على يد شباب نشط من أعضاء رابطة المهندسين الطبيين والتي تهدف إلى توعية المجتمع وأعضاء الفريق الطبي بأهمية التأكد من سلامة الاجهزة الطبية المتداولة في الكويت عن طريق نشر أخبار سحب واستدعاءات الأجهزة الطبية من الدول التي تمتلك نظما رقابية متطورة وذلك من أجل حماية صحة المرضى في القطاعين الحكومي والخاص.

ولفت الى أن د.ريم خلف العيسى، اختصاصي اول صيدلة، ومقرر فريق عمل التيقظ الدوائي وفريق عمل التيقظ ومتابعة سلامة المستلزمات والأجهزة الطبية قامت بإعداد خطة عمل الفريق بالتعاون مع الصيدلانية دنيا بستكي، رئيس قسم التسجيل الدوائي بإدارة تسجيل ومراقبة الأدوية الطبية والنباتية، والتي تهدف إلى تحديد الجهات المعنية بالتعامل مع فريق تيقظ الأجهزة والمستلزمات الطبية (stakeholders) وتسليط الضوء على آلية التواصل مع كل جهة، بالإضافة إلى ضرورة وضع آليه لتبليغ المعنيين داخل المستشفيات والمراكز الصحية في حال وجود أي استدعاء أو خلل أوبلاغ عن اي جهاز او مستهلك من خلال متابعه منظمات رصد الاستدعاءات device or consumable recalls مثل الـ FDA أو منظمات أخرى في أوروبا وتابع: كما تهدف الى الاهتمام بتوعية أعضاء الفريق الطبي بأهمية الإبلاغ عن الأعراض الجانبية والمشاكل الناتجة عن استخدام الأجهزة الطبية بجميع أنواعها، والاهتمام بتوعية المجتمع بأهمية الإبلاغ عن أي آثار عكسية وأي مشاكل متعلقة باستخدام الأجهزة والمستلزمات الطبية التي تكون بحوزتهم.

د.عبدالله البدر

د.ريم العسعوسي

د.ريم العيسى

المخيزيم: شهادة القضاء الكويتي بنزاهتي تاج فخر على جبيني

د.خالد المخيزيم

عبّر استشاري أمراض الباطنية واستشاري أمراض الجهاز الهضمي والكبد د.خالد علي المخيزيم عن اعتزازه وفخره وتقديره للقضاء الكويتي النزيه، معربا عن فخره بإطراء المحكمة الكلية على كفاءته وتميزه المهني في حقل تخصصه العملي كطبيب استشاري، في سابقة قد تعد الأولى من نوعها أن يشيد القضاة بأداء وخبرة أحد الأطباء. وأشار إلى أن المحكمة شددت على أن مواقع التواصل الاجتماعي وجدت لعرض الأفكار الحميدة والنبيلة والإيجابية لا السلبية بجميع أنواعها. وقال المخيزيم في تصريح صحافي إن هذا الإطراء الذي ورد في قضية لا تزال منظورة أمام القضاء وسام على صدري، منوها لإشارة الحكم القضائي الصادر عن المحكمة إلى ما اشتهر عنه من التميز والمهنية في حقل تخصصه العلمي كطبيب استشاري، وبأنه مشهود له بمراعاة ربه تعالى في عمله وفي خدمة بلاده الكويت.

15 يوليو: الليلة التي تغيرت فيها تركيا إلى الأبد

بقلم: السفيرة عايشة هلال سايان كويتاك
سفيرة الجمهورية التركية لدى الكويت

مضت ثلاثة أعوام على المحاولة الانقلابية التي قام بها تنظيم غولن الإرهابي بتاريخ 15 يوليو.

وهذه المحاولة الانقلابية التي جرت في 15 يوليو تم التخطيط لها من قبل قيادة تنظيم غولن الإرهابي وتم تنفيذها من قبل أعضاء التنظيم الذين تسللوا إلى صفوف جيشنا من خلال الخروج على التسلسل القيادي للقوات المسلحة، وهي تعتبر من أكثر الهجمات الإرهابية الدموية التي تعرضت لها تركيا.

ولم يشهد تاريخنا مثيلا للوحشية والخيانة التي أقدم عليها الضالعون في هذا الهجوم: حيث تم قصف مباني البرلمان ورئاسة الجمهورية ورئاسة الاستخبارات الوطنية ومركز قيادة عمليات قوات الشرطة الخاصة في غولباشي والأمن العام. وتم الدوس على المدنيين بالدبابات وقصفهم من الجو وإطلاق النار عليهم من المروحيات. كما أمطر أعضاء التنظيم الخونة ممن يرتدون الزي العسكري رفاقهم في السلاح بالقنابل دون أن يرف لهم جفن. حتى انه لم يتم التوصل إلى جثامين 51 شرطيا استشهدوا جراء قصف مبنى مركز قيادة عمليات قوات الشرطة الخاصة بالطائرات الحربية. ففي تلك الليلة استشهد 251 مواطنا تركيا وأصيب أكثر من ألفي مواطن تركي بجروح. لقد أظهر الخامس عشر من يوليو التهديد الكبير الذي يشكله تنظيم غولن الإرهابي ضد دولتنا. وفي حقيقة الأمر، يتوجب أيضا تقييم الشبكة الغامضة التي أسسها تنظيم غولن الإرهابي طوال عشرات السنين، وخاصة المدارس والمعاهد التعليمية، والأعمال التي قام بها سابقا، حتى نتمكن من فهم واستيعاب جميع جوانب الخامس عشر من يوليو. فقد تم تأسيس مدارس تحت غطاء حركة تعليمية برئية بغية غسل أدمغة الشباب، وإنشاء مجموعة من المريدين المتطرفين الذين ينفذون التعليمات الصادرة من قيادة التنظيم دون أي نقاش، ولا يتقيدون بأي من الضوابط القانونية والأخلاقية في سبيل ذلك. وتم فرز خريجي هذه المدارس في أكثر مؤسسات الدولة حساسية من خلال سرقة أسئلة الاختبارات، ونصب شتى أنواع المكائد للتخلص من كل الذين يقفون عائقا أمام التنظيم. وعزز تنظيم غولن الإرهابي نفوذه الاقتصادي والسياسي من خلال إساءة استخدام السلطة وموارد الدولة ووضعها في خدمة مصالح التنظيم. وللأسف لم يتضح حجم التنظيم السري الذي أسسه تنظيم غولن داخل القوات المسلحة التركية التي تعتبر من أكثر مؤسسات الدولة أهمية، إلا في الخامس عشر من يوليو. ويعود الفضل الأكبر للقضاء على هذا التهديد للشعب التركي الذي أثبت أنه لا يعترف بقوة تفوق إرادته وأنه مستعد للتضحية بحياته في سبيل الحفاظ على دولته ومكتسباته الديموقراطية.

وخلال السنوات الثلاثة المنصرمة احتل موضوع مكافحة تنظيم غولن الإرهابي داخل البلاد وخارجها صدارة الأولويات الأساسية للدولة التركية. ففي داخل البلاد تسير المساعي التي نبذلها ضمن ثلاث مسارات رئيسية:

أولا: ضمان محاسبة المسؤولين عن المحاولة الانقلابية في 15 يوليو أمام العدالة استنادا إلى مبدأ سيادة القانون.

ثانيا: كشف البنية التنظيمية لتنظيم غولن داخل مؤسسات الدولة وإخضاع أعضاء التنظيم لتحقيقات إدارية وقضائية وفي التحليل النهائي تدمير «التنظيم الموازي للدولة» الذي أسسه تنظيم غولن.

ثالثا: القضاء على البنى الصورية والوهمية لتنظيم غولن والتي بقيت في خارج مؤسسات الدولة ولكنها انتشرت على كافة الصعد، انطلاقا من التعليم وصولا إلى الإعلام ومن قطاع المصارف إلى جميع مناحي الاقتصاد. وعلى الرغم من التحديات الأمنية الاستثنائية التي نواجهها خضنا كفاحا في داخل البلاد يستند إلى سيادة القانون ومبادئ الحفاظ على الحقوق والحريات الأساسية. وتم بذل المساعي من أجل الحؤول دون إلحاق الغبن بأحد، وإحداث آليات جديدة لتدقيق المزاعم المتعلقة بوقوع حالات من الغبن وإيجاد حلول لها.

وخلال هذه العملية واجه تنظيم غولن الإرهابي تحولا مهما. حيث فقد التنظيم عموده الفقري في تركيا وهو يحاول البقاء على قيد الحياة من خلال هيكليته التنظيمية في خارج البلاد. وبالتالي، اكتسبت مكافحة الهيكلية التنظيمية لتنظيم غولن في خارج البلاد أهمية أكبر. إن مكافحة الكيانات الخارجية لتنظيم غولن الإرهابي قد أصبحت واحدة من الأولويات الأساسية ضمن أجندة عمل وزارتنا.

إن إظهار الخطورة الأمنية التي تشكلها فعاليات تنظيم غولن الإرهابي تجاه الدول الأخرى هو المحور الأساسي الذي ترتكز عليه جهودنا. وفي هذا الإطار، فقد عمل تنظيم غولن الإرهابي منذ التسعينيات على تأسيس كيانات في الدول الأخرى التي توسع فيها بصورة مشابهة للكيانات التي أسسها في تركيا وهدف إلى إيجاد نفوذ سياسي واقتصادي له، كما أن هناك دلائل دامغة على أنه لم يتردد في مخالفة قوانين البلدان التي يتواجد فيها وأنه عمل فيها كما لو أنه تنظيم استخباراتي بحت.

ومن ناحية أخرى، تم العمل على إيجاد تدابير إدارية من أجل تضييق الخناق على تحركات تنظيم غولن الإرهابي خارج البلاد والحيلولة دون إفلات منسوبيها من العدالة ولمنع قيامهم بتحويل الأموال إلى الخارج، كما تم البدء بتنفيذ الإجراءات القضائية ضدهم.

وعليه، وفي إطار حملة التحقيقات التي جرت في تركيا ضد قيادات تنظيم غولن الإرهابي قمنا بمخاطبة الدول التي ينشطون فيها لتسليمهم إلى السلطات التركية. ومن أجل منع أي ضرر قد ينتج عن اتخاذ إجراءات ضد تنظيم غولن الإرهابي وخاصة في مجال التعليم، فإن نشاط «وقف المعارف التركي» على الصعيد العالمي مستمر. وفي إطار ما ورد، فإننا نواصل حصد النتائج الملموسة لجهودنا المبذولة في هذا الاتجاه وذلك بمساهمة ممثلياتنا في الخارج.

وعليه فإنه بدأ ينجلي للعالم ــ ولو بشكل بطيء ــ أن تنظيم غولن الإرهابي تنظيم مشبوه له أجندة سياسية واقتصادية وأنه لم يكن أبدا حركة اجتماعية تعنى بأعمال الخير والتعليم، بعكس ما كان يروج له. وقد تشكل وعي ملحوظ لدى الرأي العام في الدول الأخرى تجاه حقيقة هذا التنظيم. قامت العديد من الدول والمنظمات الدولية بإعلان تنظيم غولن كتنظيم إرهابي. وفي هذا الصدد، تم إعلان تنظيم غولن كتنظيم إرهابي في الاجتماع الثالث والأربعين لوزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي وذلك في التاسع عشر من أكتوبر عام 2016م. كما تم اتخاذ قرار مماثل من طرف جمعية البرلمان الأسيوية في الأول من ديسمبر من عام 2016، وتم التأكيد عليه في السابع والعشرين من يناير عام 2017م في المؤتمر الثاني عشر لاتحاد البرلمانات لمنظمة التعاون الإسلامي.

وإضافة إلى جمهورية قبرص الشمالية التركية قامت المحكمة العليا بباكستان باتخاذ قرار يتضمن إعلان تنظيم غولن كتنظيم إرهابي في الثامن والعشرين من ديسمبر عام 2018م.

إن انكشاف حقيقة تنظيم غولن الإرهابي لدى الدول الأخرى ما كانت إلا نتاج تحقيقات أجرتها هذه الدول تجاه الفعاليات التي تقوم بها عناصر التنظيم. وتم الكشف عن الأنشطة اللاقانونية التي تقوم بها الخلايا المرتبطة بهذا التنظيم في العديد من الدول، وتم ترحيل منسوبيها خارج البلاد. حيث تم ترحيل ما يزيد على مائة وعشرة من منسوبي هذا التنظيم الإرهابي من أكثر من عشرين دولة إلى تركيا، بالإضافة إلى الذين تم إبعادهم إلى دول أخرى.

قام «وقف المعارف التركي» بتسلم إدارة المدارس المرتبطة بتنظيم غولن الإرهابي في ثماني عشرة دولة حول العالم. وتم إغلاق المؤسسات التعليمية ومعاهد اللغة المرتبطة بهذا التنظيم في ست وثلاثين دولة.

إن جهودنا المبذولة هذه قد رفعت من مستوى الضغوط على منسوبي التنظيم المتواجدين في الخارج، ويواجه هذا التنظيم الإرهابي انحسارا ملحوظا في أذرعه وتحركاته الخارجية. وقد زادت معدلات هروبهم من الدول التي ينشطون فيها لاسيما من أفريقيا.

وبينما يشهد تنظيم غولن الإرهابي تقلصا ملحوظا في شبكاته الخارجية، يحاول جاهدا في لعب دور الضحية واختلاق رواية تروج لذلك عبر نشر أخبار لا أصل لها مستعينا بجماعات الضغط (اللوبي) والعلاقات العامة، ويسعى جاهدا للظهور إعلاميا وتقوية تعاونه مع الأطراف المعادية لتركيا. إن جهودنا ضد الأذرع الخارجية لتنظيم غولن الإرهابي هو نضال طويل الأمد، وإن حكومتنا مستمرة وبحزم في مساعيها في هذا المنحى. ونقدر عاليا الدعم والتعاون الذي أبدته الكويت منذ اللحظة الأولى لمحاولة الانقلاب الفاشلة.